المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 23-09-2005
الصفحـات : 36
العـــدد : 15493
المسلسل : 140

أشادوا بمشروع خادم الحرمين الشريفين .. سياسيون عرب لـ المدينة :

مركز مكافحة الإرهاب خطوة سعودية جريئة لحاصرة أصحاب الفكر المنحرف

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 23-09-2005 العـــدد : 15493
الصفحـات : 36 المسلسل : 140

د. مظلوم: دور ريادي للمملكة قبل أحداث ١١ سبتمبر باتفاقية مكافحة الإرهاب

ياسر البحيري - القاهرة

اتفق عدد من الخبراء والسياسيين العرب على أن مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بانشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب تتويج للأدوار التاريخية للمملكة في مكافحة الإرهاب قبل استفحاله عالمياً ومساندة للجهود الإقليمية والعالمية لمحاربة هذه الظاهرة . وقالوا لـ (المدينة) إن المملكة قبل أحداث ١١ سبتمبر كان لها دور ريادي عالمي من خلال الاتفاقية العربية لمحاربة الإرهاب وبالتنسيق وتبادل المعلومات مع الدول الصديقة.

ووصفوا هذه الخطوة بالجريئة كونها مبادرة ذاتية من دولة إسلامية كبيرة مثل المملكة لها ثقل دولي. وأشادوا بالجهود الحيثية لخادم الحرمين لتجفيف منابع الإرهاب وإيجاد الحلول العملية لمحاربة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة، والتي حظيت مقترحاته بتأييد دولي وإقليمي ، مؤكدين أن مقترح الملك عبد الله يمثل اتحاداً جديداً للأسرة الدولية والتي عكست الدور القيادي للمملكة في شتى القضايا.

بداية يشير اللواء جمال مظلوم مستشار مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية إلى أن للمملكة أدواراً تاريخية في مكافحة الإرهاب قبل استفحاله عالمياً وهي تعمل دائماً على مساندة كل الجهود الإقليمية والعالمية لمحاربة الإرهاب وأن المملكة قبل أحداث ١١ سبتمبر كان لها دور ريادي عالمي ورائد في تجميع البلدان العربية معا من خلال الاتفاقية العربية لمحاربة الإرهاب كما أنها قامت بالتنسيق وتبادل المعلومات الخاصة بالإرهاب مع الدول الصديقة. فالدور الذي تقوم به المملكة ليس جديداً فهي تعمل منذ زمن في مساع مؤوبة للقضاء على الإرهاب فهي دائماً تعمل على لم الشمل وتوحيد الصف. كما يُعد اقتراح خادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب أكبر دلالة على اهتمام جلالته بقضية الإرهاب وسعيه نحو إيجاد الحلول العملية بهذه الظاهرة والعمل على تضافر الجهود الدولية لمحاربة تلك الآفة ومعالجة أسبابها المختلفة. مشيراً إلى أن هذا المركز سيكون بمثابة منظمة عالمية للتدريب وتبادل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا والتطور الذي طرأ في مجال آلية مكافحة الإرهاب وكان من أهم الأهداف التي نادى بها خادم الحرمين الفصل بين الإرهاب والأديان من خلال فتح باب الحوار بين الشعوب على اختلاف أديانها ومللها حتى تلتصق وصمة الإرهاب بالإسلام. موضحاً أن جرائم الإرهاب انتشرت في جميع قارات العالم وأن الإرهاب لا يقتصر على وطن بعينه ولا شك أن مركز مكافحة الإرهاب سوف يعمل على تقديم تقارير ودراسات سيقوم برصد مختلف العمليات الإرهابية معتمداً في ذلك على الجهد الذي تقوم به بعض المنظمات الأيديولوجية بما يدعو إلى تشجيع الاستمرار في هذا الجهد وتشكيل الآلية المناسبة لبحث مشاكل الإرهاب والعمل على تسليم ومحاكمة مرتكبي هذه الجرائم.

وأضاف أن ظاهرة الإرهاب تعتبر أحد أهم التحديات العالمية التي تجاوزت حدود الدول وقومياتها وثقافاتها ولابد من معالجة هذه الظاهرة من جميع جوانبها وجذورها والدوافع المؤدية إليها وما يتطلبه ذلك من توحيد الجهود الدولية وتكثيفها لمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها من خلال دور الأمم المتحدة والمركز الدولي لمكافحة الإرهاب الذي طالب به خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بانشائه.

وأكد أن الملك عبد الله يمتلك مؤهلات شخصية وخبرات عملية تؤهله بحمل راية الدفاع عن الوطن ضد هؤلاء العملاء والجهلاء الذين يسيرون في غفلة وراء الفكر التفجيري ويكفي أنه نشأ في كنف والده الملك عبد العزيز (رحمه الله) مؤسس الدولة السعودية واستطاع الاستفادة من تجاربه في مجالات الحكم والسياسة والإدارة والقيادة فضلاً عن تأثره بالعلماء والمفكرين والمشايخ الذين أفاد منهم وتبادل معهم الرأي والمشورة.

إطار الشرعية

من جانبه يرى د. عبد الله الأشعل خبير القانون الدولي أن المملكة تقف في طليعة الدول التي حذرت من مخاطر تنامي الإرهاب عالمياً بعد أن تفاقم خلال العقد الأخير وصار يمثل ظاهرة كونية تتطلب تحركاً واعياً من المجتمع الدولي وفق استراتيجية منظمة بعد أن ردت المملكة على الإرهاب بقوة ووقفت له بالمرصاد وما تزال تكافحه بكل قوة ، موضحاً أن المملكة دائماً أن مكافحة الإرهاب لا تقتصر على مواجهته من جانب واحد أو قوة بذاتها وإنما يجب أن تتم في إطار من الشرعية الدولية التي تستهدف وضع أسس واضحة يلتزم بها المجتمع الدولي في مواجهة الإرهاب والمملكة تحملت مسئوليتها في مواجهة ظاهرة الإرهاب الغربية على مجتمعنا العربي والإسلامي وحذرت العالم من عواقبها وكانت من طليعة الدول في محاربة الإرهاب ومحاصرته وتجفيف منابعه إلى جانب أن المملكة لم تكتف بمواجهة ظاهرة الإرهاب بل طالبت المجتمع الدولي بالوقوف في مواجهة هذا الخطر الكامن الذي صار يهدد كل أحلام البشرية في تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية وذلك من خلال اقتراح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بانشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب.

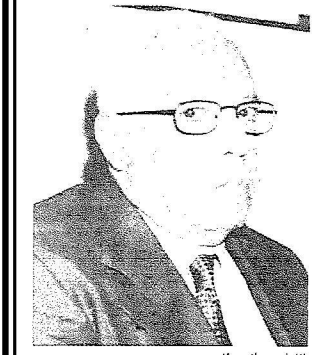

اللواء جمال مظلوم

ويضيف إن اقتراح خادم الحرمين الشريفين لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب إنما هو تتويج للدور القيادي الذي تقوم به المملكة في المنطقة خاصة أن للمملكة وزناً كبيراً على مستوى العالم الإسلامي وهي بتقديمها لهذا المقترح توضح سعياً حقيقياً لردع الإرهاب وملاحقته عبر مشاركة دولية وتحت مظلة الأمم المتحدة، بعد أن لاقت المقترحات السعودية تأييداً دولياً وأن التعامل مع مخاطر الإرهاب عالمياً أصبح يأتي في إطار معايير دولية وتطبيق فاعلياته بمكافحة وتنسيق وتعاون والتكامل فاعليات تشريعية عقابية واجرائية وذلك لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب في إطار استراتيجية شمولية أخذت بعين الاعتبار اجتثاث الإرهاب من جذوره. مشيراً إلى أن عدم الاتفاق على تعريف محدد للإرهاب إنما يخدم المصالح الأمريكية المباشرة حتى يبقى التعريف مطاطياً حيث أصبح الإرهاب هو الشماعة التي تعلق عليها الولايات المتحدة كل ما من شأنه معاداة مصالحها ولكن هذا التعريف المفتوح لا يفيد في فهم الظاهرة وبالتالي لن يفيد في تحديد الوسائل المناسبة لمواجهته. لهذا أعتقد أن التعريف الغامض للإرهاب يدفعنا لتصور

د. عثمان : مقترحات خادم الحرمين الشريفين حظيت بتأييد دولي وإقليمي

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 23-09-2005 العـــدد : 15493
الصفحـات : 36 المسلسل : 140

د. الأشعل : المملكة لها السبق في التحذير من اتساع دائرة الإرهاب عالمياً

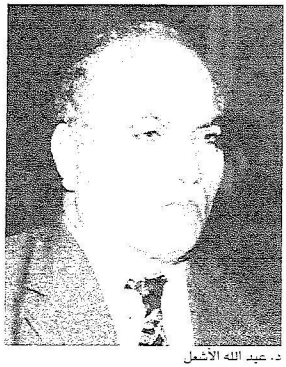

د. عبد الله الأشعل

ظاهرة الإرهاب التى اتخذت بعداً وأشكالاً وصوراً متعددة تهدد السلم والأمن الدوليين وأهمية التصدى لهذه المشكلة الكونية إقليمياً ودولياً ودعوة المجتمع الدولى للمشاركة الإيجابية فى سبيل القضاء على هذه الآفة المدمرة ولا يمكن مواجهة هذه المخاطر إلا بتوحيد الجهود والاستفادة من الفرص المتاحة فى هذا الشأن.

دعم المعايير الدولية

ويرى د. عثمان محمد عثمان أستاذ العلوم السياسة بالقاهرة أن إنشاء مركز دولى لمكافحة الإرهاب يأتى لدعم المعايير الدولية ودعم جهود المملكة فى تعريف الإرهاب والتفريق بينه وبين الكفاح المشروع ومقاومة هذه الآفة فى ظل الشرعية الدولية، وهذا المركز يعمل على اعتماد منهج دولى موحد والذى يتيح فرصة لتبادل المعلومات بين الدول المختلفة وكانت مبادرة الملك عبد الله بمثابة المشاركة فى عمل جماعى منظم ضد الإرهاب خاصة فى مجال التعاون الأمنى والقضائى وتسليم المجرمين وأن الإرهاب يحتاج إلى جهد مشترك بين الدول المتضررة وغيرها للعمل سوياً فى وضع برامج لمواجهة الضاحد والجماعات الإرهابية. والمملكة تستطيع من خلال هذا المركز الحصول على المعلومات التى تعيد فى اعتراض تحركات الإرهابيين وإفساد عملياتهم قبل وقوعها.

وأشار إلى إن اقتراح خادم الحرمين بإقامة مركز دولى لمكافحة الإرهاب حظى بتأييد دولى وإقليمى وأن هذا المركز جاء ليحرك ساكناً فى الاتجاه الصحيح خاصة مع تزايد النشاط الإرهابى فى بلدان العالم المختلفة، كما أنه مثّل اتحاداً جديداً للأسرة الدولية تعكس المملكة من خلاله قناعاتها لمكافحة الإرهاب ووجود هذا المركز فى منطقة الشرق الأوسط سيقوم بدور فعال فى منع العمليات الإرهابية خاصة أن الحرب ضد الإرهاب ستكون طويلة ومريرة حيث سيزداد شراسة كلما تم تضييق الخناق عليه ومن أهم المنافع أيضاً التى ستعود جراء إنشاء هذا المركز الدولى هو الحد من اللجوء السياسى للإرهابيين تحت دعوى حقوق الإنسان ورصدهم بطريقة سهلة.

وأضاف أن المملكة سلكت جميع الطرق لمواجهة الإرهاب وأعطت الفرصة لهؤلاء المضللين والجهلاء ومنهم من رجع عن أفكاره الهدامة ومنهم يواجه الأمر وكأننا بصدد جماعة أو جماعات تحاول فرض برنامجها السياسى باستخدام السلاح لترهب الآخرين من أجل تنفيذ ما تريد والتنظيم الذى يستخدم السلاح لفرض رأيه السياسى عادة ما يكون تنظيم مرتزقة يعمل لصالح جماعات وليس تنظيماً ذا أبعاد اجتماعية وفى هذه الحالة لا يتحول العنف إلى ظاهرة ولا يملك القدرة على التجديد بل تظل خطورته مرتهنة بجماعة تشكل تنظيماً مسلحاً مأجوراً والواقع أننا بصدد ظاهرة عنف مستشر كلما ضعف أو اختفى مؤقتاً عاد للظهور مرة أخرى مما يدفعنا للبحث عن أسباب الظاهرة خاصة أنها تكتسب القدرة على التجديد والملاحظ لأحداث الإرهاب فى المملكة وغيرها من البلدان يلاحظ أنه عنف موجه لأى هدف وليس له تعريف محدد للأهداف كما نجد أن عمليات العنف تتمثل فى أى عمل متاح فلا يهم الهدف قدر ما يهم أن يكون متاحاً. الأمر الذى يدعو إلى بلورة جهد عالمى لمكافحة

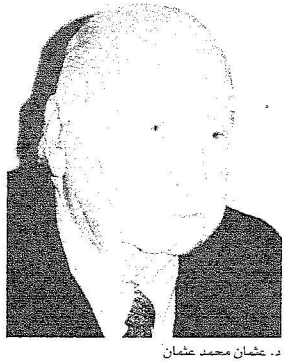

د. عثمان محمد عثمان

اليوم هذه الوقفة الشرسة ضد الإرهاب والمملكة سلكت طرقاً عديدة للمواجهة منها التوعية الدينية والإرشادية للدعاة، مشيراً إلى أن صناعة السلام هى صناعة الاستقرار والخير وصناعة السلام هى أيضاً ليست صناعة محلية تقوم فى دولة معينة أو مجموعة بعينها من الدول. بل هى صناعة عالمية تساهم فيها كل دول العالم وإذا توافر السلام قضى بالفعل على الإرهاب بما يتطلب معه توفير آلية لتمويل برامج تهدف إلى تمويل المراكز الدولية التى تناهض الإرهاب إلى جانب أن صناعة السلام تساعد الدول التى تعتبر تربة خصبة للإرهاب الخروج من عثرتها.

خطوة جريئة

أما د. محمد السعيد إدريس بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فيرى أنه انطلاقاً من معاناة المملكة ودول العالم المختلفة من الإرهاب فإن إنشاء مركز دولى لمكافحة الإرهاب يعد خطوة جريئة خاصة وأن هذه المبادرة جاءت من دولة إسلامية كبرى ولها ثقلها الدولى وهى مبادرة لا شك أنها موجهة للغرب فى الوقت الذى باتت المملكة تتلقى اتهامات جزافية بتورطها فى عمليات إرهابية خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر إلى جانب تعرضها لعمليات إرهابية ويأتى إنشاء هذا المركز والذى كلل جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله فى هذا الصدد لاقتلاع جذور الإرهاب وتضافر الجهد الدولية ضد الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله وعمل على تعزيز المساعى الدوؤبة لمواجهة الإرهاب عبر بلورة جهود واسعة النطاق لتشمل العديد من الدول المتضررة منه وتبادل الآراء والخبرات والتجارب لمواجهته.

وأشار إلى أن العنف لم يفلح فى أى مكان من العالم فى تحقيق أهدافه بل إنه يقضى على أصحابه ولن يغير سياسة ولن يكسب تعاطفاً بل يؤكد الطبيعة العدوانية والروح الدموية للتوجهات الفكرية لأصحابه والإرهاب لا يعرف وطناً ولا جنساً ولا زماناً ولا مكاناً والمشاعر والعقائد كلها تلتقى على استنكاره ورفضه والبراءة منه ومن أهله ومن ثم يبقى علامة شذوذ ودليل انفراد وانعزالية والإرهاب يورث عكس مقصود أصحابه فيقوى التماسك الشرعى والسياسى والاجتماعى فى الأمة المبتلاه كما أن المجتمع لن يسمح بحفنه من الشاذين فكرياً أن تملى على المملكة تغيير مسارها أو التشكيك فى مبادئها ومسلماتها، موضحاً أن المملكة تحت رعاية حكيمة ووقفت ضد هذا العمل الإجرامى المشين صفاً واحداً خلف قيادتها وولاة أمرها تستنكر هذا العمل ولا تقبل فيه أى مسوغ أو مبرر وتتبرأ من فاعليه.